شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

(شركة مساهمة سعودية)

القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة (غير مراجعة)
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2018

KPMG

كي بي إم جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

pwc

تقرير المراجع المستقل على فحص
القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة

إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للإستثمار المحترمين
(شركة مساهمة سعودية)

مقدمة

لقد فحصنا قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة المرفقة لشركة الراجحي المصرفية للإستثمار ("المصرف") والشركات التابعة لها (يشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة") كما في ٣١ مارس ٢٠١٨، والقوائم المرحلية الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات التفسيرية الأخرى ("القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة"). إن إدارة المصرف مسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) "التقارير المالية المرحلية" المعدل من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للمحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل. إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج عن هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة بناءً على الفحص الذي قمنا به.

نطاق الفحص

لقد قمنا بالفحص طبقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص رقم ٢٤١٠ "فحص المعلومات المالية المرحلية المنفذة من قبل المراجع المستقل للمنشأة" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يشتمل فحص القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة بصورة أساسية على توجيه إستفسارات الى المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات الفحص الأخرى. يعد الفحص أقل بشكل كبير في نطاقه من المراجعة التي يتم القيام بها طبقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية وبالتالي لن تمكننا من الحصول على تأكيد بأننا أصبحنا على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها أثناء القيام بأعمال المراجعة، وعليه، فإننا لا نبدي رأي مراجعة.

نتيجة الفحص

واستناداً إلى فحصنا، لم يلفت انتباهنا شيء يجعلنا نعتقد بأن القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة المرفقة، لم يتم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) المعدّل من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للمحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل.

كي بي إم جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

تقرير المراجع المستقل على فحص
القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة (تتمة)

متطلبات نظامية أخرى

وفقاً لمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي، تم الإفصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بكفاية رأس المال في الايضاح رقم (١٤) حول القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة المرفقة. كجزء من فحصنا، قمنا بمقارنة المعلومات الواردة في الإيضاح رقم (١٤) مع التحليل المعدّ من قبل المصرف لتقديمه إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، ولم نلاحظ أية فروقات جوهرية.

برايس وترهاوس كوبرز
ص.ب ٨٢٨٢
الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية

عمر محمد السقا
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٦٩

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص. ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

عبدالله حمد الفوزان
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٤٨

٢٠ شعبان ١٤٣٩هـ
(الموافق: ٦ مايو ٢٠١٨)

برايس وترهاوس كوبرز
محاسبون قانونيون
ترخيص رقم ٢٥
س.ت: ١٠١٠٣٧١٦٢٢
PRICEWATERHOUSECOOPERS
CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS
LICENSE NO. 25
C.R.1010371622

كي بي أم جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
س.ش.م رقم ٤٦
C.R. 46
Certified Public Accountants
KPMG Al Fozan & Partners

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة

	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٨ بآلاف الريالات السعودية (غير مراجعة)	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بآلاف الريالات السعودية (مراجعة)	٣١ مارس ٢٠١٧ بآلاف الريالات السعودية (غير مراجعة)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المركزية الأخرى		٤٩,١٥٦,٧٥٥	٤٨,٢٨٢,٤٧١	٤٥,٧٤٨,٨٥٥
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		١٦,٠٦٣,٨٧٩	١٠,٧٠٩,٧٩٥	٢٣,٤٢٨,٨٧٠
الاستثمارات - صافي	٣	٤٠,٧٢٧,٩٧١	٣٦,٤٠١,٠٩٢	٢٥,٨٤٣,٠٤٠
التمويل - صافي	٤	٢٢٩,٠٤٣,٤٩٩	٢٣٣,٥٣٥,٥٧٣	٢٢٩,٤٢٠,٨٩٣
استثمارات عقارية - صافي		١,٣٠٩,٧٩١	١,٣١٤,٠٠٦	١,٣٢٦,٦٥٣
ممتلكات ومعدات - صافي		٨,٠٣٦,٠٩٢	٧,٨٥٨,١٢٧	٦,٩٣٦,٣١٩
موجودات أخرى - صافي		٤,٩٠٥,٣١٨	٥,٠١٥,٤٦٤	٤,٥٢٥,٠٤٢
إجمالي الموجودات		٣٤٩,٢٤٣,٣٠٥	٣٤٣,١١٦,٥٢٨	٣٣٧,٢٢٩,٦٧٢
المطلوبات وحقوق المساهمين				
المطلوبات				
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		١,٨٩٥,٤٤٣	٥,٥٢٢,٥٦٧	٧,٩٣٢,٦٧٦
ودائع العملاء	٥	٢٨٣,٩٣٦,٣٨٠	٢٧٣,٠٥٦,٤٤٥	٢٧١,٢٨٩,٧٠٦
مطلوبات أخرى		١٢,٩٧١,٢٦٤	٨,٧٨٦,٥٩٨	٦,٥٧٦,٦٩٧
إجمالي المطلوبات		٢٩٨,٨٠٣,٠٨٧	٢٨٧,٣٦٥,٦١٠	٢٨٥,٧٩٩,٠٧٩
حقوق المساهمين				
رأس المال	١٢	١٦,٢٥٠,٠٠٠	١٦,٢٥٠,٠٠٠	١٦,٢٥٠,٠٠٠
احتياطي نظامي		١٦,٢٥٠,٠٠٠	١٦,٢٥٠,٠٠٠	١٦,٢٥٠,٠٠٠
احتياطيات أخرى	٧	٥,٢٣٧,٦٢٢	٥,٢٨١,٦٨٢	٤,٥٢١,٦٨٥
أرباح مبقاة		١٢,٧٠٢,٥٩٦	١٣,٩٠٦,٧٣٦	١٤,٤٠٨,٩٠٨
إجمالي أرباح مقترح توزيعها والزكاة		-	٤,٠٦٢,٥٠٠	-
إجمالي حقوق المساهمين		٥٠,٤٤٠,٢١٨	٥٥,٧٥٠,٩١٨	٥١,٤٣٠,٥٩٣
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		٣٤٩,٢٤٣,٣٠٥	٣٤٣,١١٦,٥٢٨	٣٣٧,٢٢٩,٦٧٢

ان الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٨ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

قائمة الدخل المرحلية الموجزة الموحدة (غير مراجعة)

	إيضاحات	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ بآلاف الريالات السعودية	٢٠١٧ بآلاف الريالات السعودية
الدخل			
إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات		٣,٢٣٧,٤٧٧	٣,٠٢٤,٤٧٩
عائدات على إستثمارات لأجل للعملاء والبنوك والمؤسسات المالية		(١١٦,٤١٥)	(١٣٨,٧٤٢)
صافي الدخل من التمويل والاستثمارات		٣,١٢١,٠٦٢	٢,٨٨٥,٧٣٧
أتعاب الخدمات المصرفية – صافي		٧٧٥,٢٩٢	٦٦١,١٦٥
أرباح صرف عملات – صافي		١٨٨,٤١٢	٢١٠,٥٦٥
دخل العمليات الأخرى- صافي		٥٧,٦٣٩	٩٥,٦١٨
إجمالي دخل العمليات		٤,١٤٢,٤٠٥	٣,٨٥٣,٠٨٥
المصاريف			
رواتب ومزايا الموظفين		٦٧٧,٧٤٢	٧١٠,٥٧٦
إيجارات ومصاريف مباني		٧٦,٩٤٣	٧٧,٦٠١
إستهلاك		١٠٨,٣٨٤	١٠٩,٧١١
مصاريف عمومية وإدارية أخرى		٤٤٦,٢٩٩	٣٦١،٨٩٠
مخصص الانخفاض في قيمة موجودات التمويل والموجودات المالية الأخرى- صافي	٤	٤٥٠,٤٣١	٣٧٢,٤٠٩
إجمالي مصاريف العمليات		١,٧٥٩,٧٩٩	١,٦٣٢,١٨٧
صافي دخل الفترة		٢,٣٨٢,٦٠٦	٢,٢٢٠,٨٩٨
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة	١٢	١,٦٢٥ مليون	١,٦٢٥ مليون
ربحية السهم الأساسية والمخفضة (بالريال السعودي)	١٣	١,٤٧	١,٣٧

إن الإيضاحات المرفقة من ١ الى ١٨ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

قائمة الدخل الشامل المرحلية الموجزة الموحدة (غير مراجعة)

	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس	
	٢٠١٨	٢٠١٧
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
صافي دخل الفترة	٢,٣٨٢,٦٠٦	٢,٢٢٠,٨٩٨
الدخل الشامل الآخر		
الدخل الشامل الأخر الذي لا يمكن إعادة تصنيفه إلى قائمة الدخل		
- أستثمارات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
- صافي التغير في القيمة العادلة	(٢٥,٧٨٩)	-
الدخل الشامل الأخر الذي يمكن إعادة تصنيفه إلى قائمة الدخل		
- استثمارات متاحة للبيع:		
- صافي التغير في القيمة العادلة	-	(٣٩,٧٤٢)
- صافي المبلغ المحول إلى قائمة الدخل الموحدة	٩٧,٧٧٢	(٤٩,٣٣٣)
- فروق صرف عملات ناتجة عن تحويل عمليات أجنبية	١٣,٧٤٦	٩,٦٤٥
إجمالي الدخل الشامل للفترة	٢,٤٦٨,٣٣٥	٢,١٤١,٤٦٨

ان الإيضاحات المرفقة من ١ الى ١٨ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

(شركة مساهمة سعودية)

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المرحلية الموجزة الموحدة (غير مراجعة)

	إيضاحات	رأس المال بآلاف الريالات السعودية	احتياطي نظامي بآلاف الريالات السعودية	احتياطيات أخرى بآلاف الريالات السعودية	أرباح مبقاة بآلاف الريالات السعودية	إجمالي أرباح مقترح توزيعها والزكاة بآلاف الريالات السعودية	الاجمالي بآلاف الريالات السعودية
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨							
الرصيد في في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧		١٦,٢٥٠,٠٠٠	١٦,٢٥٠,٠٠٠	٥,٢٨١,٦٨٢	١٣,٩٠٦,٧٣٦	٤,٠٦٢,٥٠٠	٥٥,٧٥٠,٩١٨
تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	٢	-	-	(١٢٩,٧٨٩)	(٢,٧٥٢,٨٩٩)	-	(٢,٨٨٢,٦٨٨)
تعديلات أخرى	١٨	-	-	-	(٧٩٩,٣٥٦)	-	(٧٩٩,٣٥٦)
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨		١٦,٢٥٠,٠٠٠	١٦,٢٥٠,٠٠٠	٥,١٥١,٨٩٣	١٠,٣٥٤,٤٨١	٤,٠٦٢,٥٠٠	٥٢,٠٦٨,٨٧٤
المحوّل إلى الاحتياطيات الأخرى		-	-	-	-	-	-
						(٤,٠٦٢,٥٠٠)	
توزيعات أرباح عن النصف الثاني من عام ٢٠١٧	١٥	-	-	-	-	-	(٤,٠٦٢,٥٠٠)
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		-	-	(٢٥,٧٨٩)	-	-	(٢٥,٧٨٩)
صافي المبلغ المحول إلى قائمة الدخل الموحدة		-	-	٩٧,٧٧٢	-	-	٩٧,٧٧٢
صافي الحركة في احتياطي تحويل عملات أجنبيّة		-	-	١٣,٧٤٦	-	-	١٣,٧٤٦
صافي الدخل الشامل الأخر المثبت مباشرةً في حقوق الملكية		-	-	٨٥,٧٢٩	-	-	٨٥,٧٢٩
صافي دخل الفترة		-	-	-	٢,٣٨٢,٦٠٦	-	٢,٣٨٢,٦٠٦
مجموع الدخل الشامل للفترة		-	-	٨٥,٧٢٩	٢,٣٨٢,٦٠٦	-	٢,٤٦٨,٣٣٥
زكاة مستحقة محولة الى المطلوبات الأخرى		-	-	-	(٣٤,٤٩١)	-	(٣٤,٤٩١)
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٨		١٦,٢٥٠,٠٠٠	١٦,٢٥٠,٠٠٠	٥,٢٣٧,٦٢٢	١٢,٧٠٢,٥٩٦	-	٥٠,٤٤٠,٢١٨
لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧							
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧		١٦,٢٥٠,٠٠٠	١٦,٢٥٠,٠٠٠	٤,٧٧٣,٣٦٢	١٢,٢٣٦,٠١٠	٢,٤٣٧,٥٠٠	٥١,٩٤٦,٨٧٢
توزيعات أرباح عن النصف الثاني من عام ٢٠١٦	١٥	-	-	-	-	(٢,٤٣٧,٥٠٠)	(٢,٤٣٧,٥٠٠)
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع		-	-	(٣٩,٧٤٢)	-	-	(٣٩,٧٤٢)
صافي المبالغ المحوّلة إلى قائمة الدخل الموحدة		-	-	(٤٩,٣٣٣)	-	-	(٤٩,٣٣٣)
صافي الحركة في احتياطي تحويل عملات أجنبيّة		-	-	٩,٦٤٥	-	-	٩,٦٤٥
صافي الخسارة الشاملة الأخرى المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية		-	-	(٧٩,٤٣٠)	-	-	(٧٩,٤٣٠)
صافي دخل الفترة		-	-	-	٢,٢٢٠,٨٩٨	-	٢,٢٢٠,٨٩٨
إجمالي الدخل الشامل للفترة		-	-	(٧٩,٤٣٠)	٢,٢٢٠,٨٩٨	-	٢,١٤١,٤٦٨
زكاة مستحقة محوله الى المطلوبات الأخرى		-	-	(١٧٢,٢٤٧)	(٤٨,٠٠٠)	-	(٢٢٠,٢٤٧)
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٧		١٦,٢٥٠,٠٠٠	١٦,٢٥٠,٠٠٠	٤,٥٢١,٦٨٥	١٤,٤٠٨,٩٠٨	-	٥١,٤٣٠,٥٩٣

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٨ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموجزة الموحدة (غير مراجعة)

	إيضاح	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ بآلاف الريالات	٢٠١٧ بآلاف الريالات السعودية
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي دخل الفترة		٢,٣٨٢,٦٠٦	٢,٢٢٠,٨٩٨
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية:			
خسارة / (دخل) من استثمارات مدرجة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		(٢,٢١٢)	٢٩٤
استهلاك ممتلكات ومعدات		١٠٨,٣٨٤	١٠٩,٧١١
استهلاك استثمارات عقارية		٤,٢١٥	٤,٢١٥
مخصص الانخفاض في قيمة موجودات التمويل والموجودات المالية الأخرى- صافي	٤	٤٥٠,٤٣١	٣٧٢,٤٠٩
حصة المصرف من ربح شركة زميلة		(٩,٧٣٨)	(٧,٣٢٧)
صافي (الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية			
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المركزية		(٥٦٦,٧٢١)	(٨٣,٨٤٤)
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		(٢,٤٠٠,٨٦١)	(١,٥٠٠,٠٠٠)
تمويل		١,١٥٨,٩٥٤	(٤,٧٩٩,١٧٨)
استثمارات مدرجة بقيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل		١٣٩	(٤٩٩)
الموجودات الأخرى – صافي		١١٠,١٤٥	(٣٧٥,٠٤٣)
صافي الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية			
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		(٣,٦٢٧,١٢٤)	(٩٨٤,٢٩٤)
ودائع العملاء		١١,٨٧١,٩١١	(١,٣٠٣,٤٣٠)
مطلوبات أخرى		(١,٦٨٧,٣١٢)	٨٤,٧٤٥
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		٧,٧٩٢,٨١٧	(٦,٢٦١,٣٤٢)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات		(٢٨٦,٣٤٩)	(٥٦٠,٨٦٨)
استبعاد استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر / استثمارات متاحة للبيع		٣٥,٣١٢	٢٢٤,٩٠٩
متحصلات من بيع استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة		٢٣,٦٨٤,٩٥٧	٣٩,٠٣٢,٣٥٥
شراء استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة		(٢٧,٩٤٩,٦٠٨)	(٣١,١٤٨,٩٦٨)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية		(٤,٥١٥,٦٨٨)	٧,٥٤٧,٤٢٩
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
توزيعات أرباح مدفوعة		١٦,٣٤٤	(٢,٤٢٠,٦٣٥)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		١٦,٣٤٤	(٢,٤٢٠,٦٣٥)

ان الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٨ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموجزة الموحدة (غير مراجعة)

صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه		٣,٢٦٠,٧٨٥	(١,١٣٤,٥٤٩)
النقد وما في حكمه في بداية الفترة		٣١,٢٢٢,١٩٥	٣٢,٦٨٣,٩٨٥
النقد وما في حكمه في نهاية الفترة	٨	٣٤,٤٨٢,٩٨٠	٣١,٥٤٩,٤٣٦
إجمالي الدخل المستلم من التمويل والاستثمارات خلال الفترة		٣,٢٥٢,٠١٥	٢,٩٣٣,٧١٥
عائدات العملاء والبنوك والمؤسسات المالية على الإستثمارات لأجل مدفوعة خلال الفترة		(٤٢,١٨٩)	(١٦٩,٤١٠)
معاملات غير نقدية:			
صافي التغير في القيمة العادلة ناقصاً المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل المرحلية الموجزة الموحدة من الاستثمارات المتاحة للبيع		-	(٨٩,٠٧٥)
صافي التغير في القيمة العادلة ناقصاً المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل المرحلية الموجزة الموحدة من استثمارات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		٧١,٩٨٣	-

ان الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٨ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة.

1 - عام

تأسست شركة الراجحي المصرفية للإستثمار (شركة مساهمة سعودية) ("المصرف") وتم الترخيص بإنشائها بالمرسوم الملكي رقم م/59 بتاريخ 3 ذو القعدة 1407هـ (الموافق 29 يونيو 1987م) ووفقاً لما ورد في الفقرة (6) من قرار مجلس الوزراء رقم (245) بتاريخ 26 شوال 1407هـ (الموافق 23 يونيو1987).

يعمل المصرف بموجب السجل التجاري رقم 1010000096 وعنوان المركز الرئيسي للمصرف هو كما يلي:

مصرف الراجحي
شارع العليا العام
ص. ب. 28 – الرياض 11411
المملكة العربية السعودية

تتمثل أغراض المصرف في مزاولة الأعمال المصرفية والاستثمارية وفقا لعقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي ووفقاً لأحكام نظام مراقبة البنوك وقرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه. ويقوم المصرف بمزاولة العمليات المصرفية والاستثمارية لحسابه أو لحساب الغير، من خلال شبكة فروع داخل المملكة وخارجها. كما قام المصرف بتأسيس بعض الشركات التابعة (يشار إليهم مجتمعين بالمجموعة) ويمتلك جميع أو غالبية حصص الملكية (إيضاح 2/ج).

الهيئة الشرعية

التزاماً من المصرف بتوافق أعماله مع أحكام الشريعة الاسلامية فقد أنشأ منذ تأسيسه هيئة شرعية لضمان خضوع أعمال المصرف لموافقتها ورقابتها. ونظرت الهيئة الشرعية في العديد من أعمال المصرف وأصدرت القرارات اللازمة بشأنها.

2 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أ. أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمصرف (للمجموعة) وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 "الخاص بالتقارير المالية" المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي لمحاسبة الزكاة وضريبة الدخل والتي تتطلب اعتماد جميع المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي باستثناء تطبيق من المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) – "ضرائب الدخل" والتفسير رقم 21 – "الرسوم" فيما يتعلق بالزكاة وضريبة الدخل. وفقا لتعميم مؤسسة النقد العربي السعودي رقم 381000074519 بتاريخ 11 أبريل 2017 و التعديلات اللاحقة من خلال بعض التوضيحات المتعلقة بمحاسبة الزكاة وضريبة الدخل ("تعميم مؤسسة النقد العربي السعودي")، وتستحق الزكاة وضريبة الدخل على أساس ربع سنوي من خلال حقوق المساهمين تحت بند الارباح المبقاة.

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. أسس الإعداد (تتمة)

إن هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة لا تتضمن كافة المعلومات المطلوبة لإعداد القوائم المالية الموحدة السنوية، ويجب قراءتها جنباً الى جنب مع القوائم المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م.

يتطلب إعداد القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات قد تؤثرعلى تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات، قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

عند إعداد القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة، فان الأحكام الهامة التي وضعتها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، والمصادر الرئيسية لهذه التقديرات غير المؤكدة هي نفسها المطبقة على القوائم المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، باستثناء التغير في السياسة المحاسبية فيما يتعلق بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 و15 المطبقين اعتباراً من 1 يناير 2018. إن طبيعة وتأثير هذه التغيرات تم الإفصاح عنها في الأقسام التالية.

تعرض هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة بالريال السعودي، ويتم تقريبها لأقرب ألف.

ب. أسس التوحيد

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة عن نفس الفترة المالية للمصرف وذلك بإستخدام سياسات محاسبية مماثلة مع السياسات المحاسبية للمصرف. يتم تعديل القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للشركات التابعة، عند الحاجة، لتتماشى مع القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمصرف.

ج. الشركات التابعة

إن الشركات التابعة هي تلك المنشآت التي تسيطر عليها المجموعة. تسيطر المجموعة على منشأة عندما تكون عرضة أو تمتلك الحق في عوائد متغيرة من مشاركتها في المنشأة ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على تلك المنشأة.

عندما تكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- أي ترتيب تعاقدي مع حملة حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها.
- الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- حقوق التصويت الفعلية والمحتملة للمجموعة الممنوحة لها من أدوات حقوق الملكية مثل الأسهم.

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج. الشركات التابعة (تتمة)

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على الشركة المستثمر فيها أم لا، في حال كان هناك حقائق أو ظروف تشير إلى وجود تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة.

يتم توحيد الشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة، ويتم إيقاف توحيدها من التاريخ الذي يتم فيه تحويل السيطرة من المجموعة. يتم تضمين نتائج الشركات التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال الفترة في قائمة الدخل الشامل المرحلية من تاريخ الاقتناء أو لغاية تاريخ الاستبعاد، حسب ما هو ملائم.

يتم استبعاد الأرصدة البينية بين شركات المجموعة وأي دخل ومصاريف غير محققة الناتجة من المعاملات البينية بين شركات المجموعة عند إعداد القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة. يتم حذف الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة كالأرباح غير المحققة، وذلك إلى الحد الذي لا يتوفر فيه دليل على الانخفاض في القيمة.

تشمل القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة القوائم المالية للمصرف وشركاته التابعة (يشار إليهم مجتمعين بالمجموعة). كما في 31 مارس، تم إدراج الشركات التابعة التالية ضمن القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة:

اسم الشركة التابعة	نسبة الملكية ٪		
	2018	2017	
شركة الراجحي المالية / السعودية	%100	%100	شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل كوكيل رئيسي و/ أو لتقديم خدمات الوساطة المالية، والتأمين والإدارة والاستشارات والترتيبات و الحفظ.
شركة الراجحي للتطوير/ السعودية	%100	%100	شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لدعم برامج التمويل العقاري للمصرف من خلال نقل والإحتفاظ بسندات ملكية العقارات تحت اسمها نيابة عن المصرف، وتحصيل إيرادات بيع بعض الممتلكات التي تباع من قبل المصرف، وتقديم خدمات الاستشارات العقارية والهندسية، وتقديم خدمة تسجيل العقارات، والإشراف على تقييم العقارات.
شركة الراجحي المحدودة / ماليزيا	%100	%100	مصرف إسلامي مرخص بموجب قانون الخدمات المالية الإسلامية لعام 2013، منشأ ويعمل في ماليزيا.
شركة وكالة تكافل الراجحي / السعودية	%99	%99	شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل كوكيل لتسيير أنشطة وساطة التأمين وفقا لإتفاق الوكالة مع شركة الراجحي للتأمين التعاوني.
شركة الراجحي للخدمات الادارية / السعودية	%100	%100	شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتقديم خدمات التوظيف.

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

اسم الشركة التابعة	نسبة الملكية ٪		
	2018	2017	
مصرف الراجحي - الكويت	%100	%100	فرع أجنبي مسجل لدى بنك الكويت المركزي.
مصرف الراجحي – الأردن	%100	%100	فرع أجنبي يعمل في المملكة الأردنية الهاشمية ويقدم جميع الخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية واستيراد وتجارة المعادن الثمينة والأحجار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وبموجب القانون المصرفي المعمول به.

بما أن جميع الشركات التابعة مملوكة بشكل كلي أو شبه كلي من قبل المصرف، فإن الحصص غير المسيطرة تعتبر غير جوهرية وبالتالي لم يتم الإفصاح عنها. تم توحيد جميع الشركات التابعة المذكورة أعلاه.

تطبيق معايير جديدة
قامت المجموعة اعتباراً من 1 يناير 2018 بتطبيق المعايير المحاسبية التالية وتم توضيح تأثير تلك المعايير أدناه:

بإستثناء تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة التالية، تم تطبيق العديد من التعديلات والتفسيرات الأخرى لأول مرة في سنة 2018. إلا أن، ليست لها أي تأثير على القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمصرف.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 – إيرادات من عقود مبرمة مع عملاء
قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 "إيرادات من عقود مبرمة مع عملاء" مما أدي إلى تغير في سياسة إثبات الإيرادات الخاصة بالمصرف فيما يتعلق بعقوده المبرمة مع العملاء.

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 في مايو 2014 وهو إلزامي في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2018. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 نموذج منفرد شامل للمحاسبة الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء ويحل محل توجيهات الإيرادات الحالية، والذي يوجد حالياً في العديد من المعايير والتفسيرات ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية. ويحدد المعيار نموذج من خمس خطوات جديدة والذي سيتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. يتم إثبات الإيرادات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة استحقاقه نظير نقل البضائع أو الخدمات إلى العملاء.

اختار المصرف تطبيق الأثر الرجعي المعدل المسموح به بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 عند تطبيق المعيار الجديد. كما يتطلب التطبيق بالأثر الرجعي المعدل إثبات التأثير المتراكم لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 على جميع العقود كما في 1 يناير 2018 في حقوق الملكية.

وقد اتم المصرف إجراء تقييم شامل لجميع مصادر الإيرادات والموارد لتقييم مدي قابلية تطبيق هذه الإيرادات بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15. لقد استنتج التقييم النهائي إلى أنه سيكون هناك تاثير غير جوهري علي قائمة الدخل الموحدة للمصرف كما هو بتاريخ هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة. سيواصل المصرف مراجعة وتقييم كل منتج وخدمه جديدين، سيتم إجراء تقييم لأي تـاثير على تلك المنتجات والخدمات والإفصاح عنها وفقاً لذلك.

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 – الأدوات المالية

قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 المتعلق بالأدوات المالية الصادر في شهر يوليو 2014 بتاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2018. تمثل المتطلبات في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تغيراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس. يؤدي المعيار الجديد إلى تغيرات أساسية في محاسبة الموجودات المالية وبعض جوانب محاسبة المطلوبات المالية.

فيما يلي أدناه ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للمصرف والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9:

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على ثلاث فئات من التصنيفات الرئيسية للموجودات المالية: المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. يعتمد تصنيف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بصفة عامة على نموذج الأعمال والذي يتم من خلاله إدارة الموجودات المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية. ويستبعد المعيار الفئات الحالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والتي تتضمن على الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق والقروض والذمم المدينة والاستثمارات المتاحة للبيع.

يحتفظ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 إلى حدٍ كبير على المتطلبات الحالية في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المتعلق بتصنيف المطلوبات المالية. ومع ذلك، بالرغم من أنه بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 يتم إثبات جميع تغيرات القيمة العادلة للمطلوبات المصنفة بموجب خيار القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر، إلا أنها بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، يتم عرض تغيرات القيمة العادلة بصفة عامة كالتالي:

- يتم عرض مقدار التغيرات في القيمة العادلة والناتجة عن التغيرات في المخاطر الائتمانية للمطلوبات، وذلك من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- يتم عرض مقدار التغيرات المتبقية في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذج "الخسارة المتكبدة" في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 بنموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة". كما يطبق نموذج الانخفاض في القيمة الجديد على بعض ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية، ولكنه لا ينطبق على استثمارات أسهم حقوق الملكية. يستند المخصص على الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة باحتمالية حدوث تعثر في السداد في الإثنى عشر شهراً القادمة ما لم تكن هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ نشأتها. إذا استوفت الموجودات المالية تعريف أنها منخفضة في القيمة الائتمانية المشتراة أو المنشأة، يستند المخصص على التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعةعلى مدى عمر الاصل.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، يتم إثبات الخسائر الائتمانية قبل تحققها، بخلاف معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

التحول

تم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بأثر رجعي باستثناء ما هو موضح أدناه:

- لم يتم إعادة عرض أرقام مقارنة الفترات السابقة. يتم إثبات الفروق في القيم المدرجة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في الأرباح المبقاة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018. ونتيجة لذلك، فإن المعلومات الواردة لسنة 2017 لا تعكس المتطلبات الخاصة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، ولذلك، فإنه لا يمكن مقارنتها بالمعلومات الواردة لسنة 2018 بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

- تم إعداد التقييمات التالية على أساس الوقائع والظروف التي كانت قائمة في تاريخ التطبيق المبدئي.

أ تحديد نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية من خلاله.
ب يتم قياس عمليات تصنيف وإلغاء الموجودات والمطلوبات المالية المصنفة مسبقاً كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
ج تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لأغراض المتاجرة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يفترض بأن المخاطر الائتمانية لم تزيد بشكل جوهري لسندات الديّن تلك التي لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ) الموجودات والمطلوبات المالية

أ) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9

يوضح الجدول التالي فئات القياس الأصلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 وفئات القياس الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 للموجودات والمطلوبات المالية للمصرف كما في 1 يناير 2018.

	التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39	التصنيف الجديد بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	القيمة الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39	القيمة الدفترية الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9
			بآلاف الريالات السعودية	
الموجودات المالية				
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المركزية الأخرى	مدرجة بالتكلفة المطفأة	مدرجة بالتكلفة المطفأة	48.282.471	48.282.471
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	مدرجة بالتكلفة المطفأة	مدرجة بالتكلفة المطفأة	10.709.795	10.705.849
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة				
مرابحات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	مدرجة بالتكلفة المطفأة	مدرجة بالتكلفة المطفأة	23.452.869	23.437.245
صكوك	مدرجة بالتكلفة المطفأة	مدرجة بالتكلفة المطفأة	9.805.139	9.775.876
	مدرجة بالتكلفة المطفأة	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	800.000	800.000
استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة				
استثمارات حقوق الملكية	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	23.487	23.487
صناديق استثمارية	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	389.193	389.193
استثمارات متاحة للبيع				
استثمارات حقوق الملكية	استثمارات متاحة للبيع	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	771.293	771.293
صناديق استثمارية	استثمارات متاحة للبيع	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	1.034.286	1.034.286
تمويلات، صافي	مدرجة بالتكلفة المطفأة	مدرجة بالتكلفة المطفأة	233.535.573	230.701.718
			328.804.106	325.921.418
المطلوبات المالية				
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	مدرجة بالتكلفة المطفأة	مدرجة بالتكلفة المطفأة	5.522.567	5.522.567
ودائع العملاء	مدرجة بالتكلفة المطفأة	مدرجة بالتكلفة المطفأة	273.056.445	273.056.445
مطلوبات أخرى	مدرجة بالتكلفة المطفأة	مدرجة بالتكلفة المطفأة	8.786.598	8.786.598
			287.365.610	287.365.610

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب) تسوية القيمة الدفترية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إلى القيم المدرجة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9

الجدول التالي هو تسوية القيم المدرجة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إلى القيم المدرجة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 عند التحويل إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما 1 يناير 2018.

	القيمة الدفترية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 كما في 31 ديسمبر 2017	إعادة التصنيف	إعادة القياس	القيمة الدفترية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما في 1 يناير 2018
	بآلاف الريالات السعودية			
الموجودات المالية				
التكلفة المطفأة				
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المركزية الأخرى:				
الرصيد الإفتتاحي	48.282.471	-	-	48.282.471
الرصيد الختامي	**48.282.471**	**-**	**-**	**48.282.471**
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى				
الرصيد الإفتتاحي	10.709.795	-	-	-
إعادة القياس (مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة) **(إيضاح 1)**	-	-	(3.946)	-
الرصيد الختامي	**10.709.795**	**-**	**(3.946)**	**10.705.849**
تمويلات – صافي:				
الرصيد الإفتتاحي	233.535.573	-	-	-
إعادة القياس (مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة) **(إيضاح 1)**	-	-	(2.833.855)	-
الرصيد الختامي	**233.535.573**	**-**	**(2.833.855)**	**230.701.718**
استثمارات:				
الرصيد الإفتتاحي	34.058.008	-	-	-
إعادة القياس (مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة) **(إيضاح 1)**	-	-	(44.887)	-
الرصيد الختامي	**34.058.008**	**-**	**(44.887)**	**34.013.121**
إجمالي الموجودات المالية	**326.585.847**	**-**	**(2.882.688)**	**323.703.159**

إيضاح 1: لقد زاد مخصص الانخفاض في القيمة نتيجة لتغير من نهج الخسارة المتكبدة إلى نهج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب) تسوية القيمة الدفترية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إلى القيم المدرجة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (تتمة)

	القيمة الدفترية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 كما في 31 ديسمبر 2017	إعادة التصنيف	إعادة القياس	القيمة الدفترية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما في 1 يناير 2018
	بآلاف الريالات السعودية			
الموجودات المالية				
متاحة للبيع:	**-**	**-**	**-**	**-**
استثمارات:				
الرصيد الإفتتاحي	1.805.579	-	-	-
محول إلى:	**-**	**-**	**-**	**-**
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – حقوق الملكية **(إيضاح 1)**	-	(771.293)	-	**-**
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – دين	-	-	-	**-**
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل **(إيضاح 2)**	-	(1.034.286)	-	**-**
الرصيد الختامي	1.805.579	(1.805.579)	-	-
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
استثمارات:	-	-	-	-
الرصيد الإفتتاحي	412.680	-	-	-
من متاحة للبيع **(إيضاح 2)**	-	1.034.286	-	-
من مدرجة بالتكلفة المطفأة **(إيضاح 3)**		800.000		
محول إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر **(إيضاح 1)**	-	(23.487)	-	-
إجمالي مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	412.680	1.810.799	-	2.223.479
المطلوبات المالية				
مدرجة بالتكلفة المطفأة				
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5.522.567	-	-	5.522.567
ودائع العملاء	273.056.445	-	-	273.056.445
مطلوبات أخرى	8.786.598	-	-	8.786.598
إجمالي المطلوبات المالية	**287.365.610**	**-**	**-**	**287.365.610**

إيضاح 1: اختار المصرف تصنيف غير قابل للإلغاء لاستثمارات في حقوق ملكية تبلغ 771.293 مليون ريال سعودي في محفظة أدوات أسهم حقوق ملكية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو مسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. تم تصنيف تلك الاستثمارات مسبقاً كمتاحة للبيع. عند استبعاد استثمارات أسهم حقوق الملكية، فإنه لن يتم إعادة تصنيف أي أرصدة ضمن احتياطي الدخل الشامل الآخر (تغير القيمة العادلة) لتلك الاستثمارات إلى الأرباح أو الخسائر. وعلاوة على ذلك، تم تحويل استثمارات حقوق الملكية البالغة 23.487 مليون ريال سعودي من مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إيضاح 2: يحتفظ المصرف بمحفظة صناديق استثمارية التي لم تفي فقط بمتطلبات المدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ليتم تصنيفها كمدرجة بالتكلفة المطفأة / مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. ونتيجة لذلك، تم تصنيف تلك الصناديق والبالغة 1.034.286 مليون ريال سعودي كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل من تاريخ الإثبات المبدئي.

إيضاح 3: يحتفظ المصرف باستثمارات في بعض الصكوك التي لم تفي فقط بمتطلبات المدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم . ونتيجة لذلك، تم تصنيف تلك الصكوك البالغة 800 مليون ريال سعودي كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل من تاريخ التطبيق المبدئي.

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج) تأثير الأرباح المقباة والاحتياطيات الأخرى

	أرباح المقباة	احتياطيات أخرى
	بآلاف الريالات السعودية	
الرصيد الختامي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 (31 ديسمبر 2017)	13.906.736	5.281.682
إعادة التصنيفات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	129.789	(129.789)
إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	(2.882.688)	-
	11.153.837	**5.151.893**

يعرض الجدول التالي تسوية المخصص المسجل وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إلى متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9:

- رصيد مخصص الانخفاض في القيمة الختامي للموجودات المالية المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39؛ إلى
- رصيد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما في 1 يناير 2018.

	31 ديسمبر 2017 (معيار المحاسبة الدولي ررقم 39)	**إعادة التصنيف**	**إعادة القياس**	**1 يناير 2018 (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9)**
		بآلاف الريالات السعودية		
القروض والذمم المدينة (معيار المحاسبة الدولي رقم 39)/ الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9)				
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	3.946	3.946
التمويل – صافي	5.555.210	-	2.833.855	8.389.065
استثمارات	-	-	44.887	44.887
إجمالي	**5.555.210**	**-**	**2.882.688**	**8.437.898**

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د) يعرض الجدول التالي القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي.

	31 مارس 2018					
	الزامي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال في قائمة الدخل	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر – أدوات الدّين	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر – استثمارات حقوق الملكية	مدرجة بالتكلفة المطفأة	مجموع القيمة الدفترية
	بآلاف الريالات السعودية					
الموجودات المالية						
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المركزية الأخرى	-	-	-	-	49.156.755	49.156.755
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	-	16.063.879	16.063.879
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة						
مرابحات لدى الحكومة السعودية ومؤسسة النقد العربي السعودي	-	-	-	-	23.447.0306	23.447.0306
صكوك	-	-	-	-	14.075.353	14.075.353
استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل						
صناديق استثمارية	1.493.081	-	-	-	-	1.493.081
صكوك	800.000				-	800.000
استثمارات متاحة للبيع						
استثمارت حقوق الملكية	-	-	-	777.668	-	777.668
التمويل، صافي	-	-	-	-	229.043.499	229.043.499
إجمالي الموجودات المالية	**2.293.081**	**-**	**-**	**777.668**	**331.786.792**	**334.857.541**
المطلوبات المالية						
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	-	1.895.443	1.895.443
ودائع العملاء	-	-	-	-	283.936.380	283.936.380
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	12.971.264	12.971.264
إجمالي المطلوبات المالية	**-**	**-**	**-**	**-**	298.803.087	298.803.087

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د) يعرض الجدول التالي القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي.(تتمة)

	31 ديسمبر 2017						
	متاجرة	المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	محتفظ بها حتى الاستحقاق	قروض وذمم مدينة	متاحة للبيع	أخرى مدرجة بالتكلفة المطفأة	اجمالي القيمة الدفترية
	بآلاف الريالات السعودية						
الموجودات المالية							
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المركزية الأخرى	-	-	-	48.282.471	-	-	**48.282.471**
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	10.709.795	-	-	**10.709.795**
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة							
مرابحة لدى الحكومة السعودية ومؤسسة النقد العربي السعودي	-	-	23.452.869		-	-	**23.452.869**
صكوك	-	-	10.605.139		-	-	**10.605.139**
استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل							
استثمارت حقوق الملكية	-	23.487	-	-	-	-	23.487
صناديق استثمارية	-	389.193	-	-	-	-	**389.193**
استثمارات متاحة للبيع							
استثمارت حقوق الملكية	-	-	-	-	771.293	-	**771.293**
صناديق استثمارية	-	-	-	-	1.034.286	-	**1.034.286**
التمويل، صافي	-	-	-	233.535.573	-	-	**233.535.573**
إجمالي الموجودات المالية	**-**	**412.680**	**34.058.008**	**292.527.839**	**1.805.579**	**-**	**328.804.106**
المطلوبات المالية							
مطلوب للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	-		**5.522.567**	**5.522.567**
ودائع العملاء	-	-	-	-		**273.056.445**	**273.056.445**
مطلوبات أخرى	-	-	-	-		**8.786.598**	**8.786.598**
إجمالي المطلوبات المالية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**287.365.610**	**287.365.610**

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب) السياسات المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018

إن السياسات المحاسبية والتقديرات والافتراضات المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة هي تتماشى مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 باستثناء السياسات الموضحة أدناه . بناءً على تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ورقم 15، تطبق السياسات المحاسبية التالية اعتباراً من 1 يناير 2018 لتحل محل / تعدل أو تضيف إلى السياسات المحاسبية المقابلة الواردة في القوائم المالية الموحدة لسنة 2017

1) تصنيف الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي ، يتم تصنيف الموجودات المالية كمقاسة: بالتكلفة المطفأة ، كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر او بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كل من الشرطيين التاليين ولا يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
يتم قياس **أدوات الدّين** كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولا يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي **لاستثمارات حقوق الملكية** والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمصرف اختيار بشكل غير قابل للإلغاء بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمصرف تصنيف غير قابل للإلغاء الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وكمدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفض من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً لإثباتها المبدئي، إلا في فترة ما بعد قيام المصرف بتغير نموذج أعماله لإدارة الموجودات المالية.

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

1) تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

تقييم نموذج الأعمال

يقوم المصرف بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. تتضمن المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار على:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات، والمحافظة على بيان محدد لمعدل الربح ومطابقة فترة استحقاق الموجودات المالية مع فترة استحقاق المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- الكيفية التي يتم فيها تقييم أداء المحفظة وتقديمها إلى إدارة المصرف؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- الكيفية التي يتم فيها تعويض مدراء الشركة – على سبيل المثال ما إذا كانت التعويضات تستند على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
- معدل تكرار المبيعات وحجمها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. بالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يستند تقييم نموذج الأعمال على التصورات المتوقعة بشكل معقول دون الأخذ في الاعتبار تصورات "أسواء حالة " أو "حالة الضغط". إذا تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الإثبات المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمصرف، فإن المصرف لا يقوم بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك، ولكنه يتم تضمين مثل تلك المعلومات عند تقييم الموجودات المالية الأصلية أو المشتراة حديثًا فصاعداً.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والعمولة

لأغراض هذا التقييم، يُعتبر "المبلغ الأصلي" القيمة العادلة للموجود المالي عند الأثبات المبدئي. وتمثل "العمولة" مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (على سبيل المثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، إضافة لهامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم، يأخذ المصرف في الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الموجود المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير التوقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم استيفاؤها لهذا الشرط. عند القيام بهذا التقييم، يأخذ المصرف في الاعتبار ما يلي:

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

1) تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

تقييم نموذج الأعمال (تتمة)

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد مطالبات المصرف للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (على سبيل المثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود – على سبيل المثال: إعادة تعيين معدلات الربح.

إعادة التصنيف

يقوم المصرف بإعادة تصنيف الموجودات المالية بين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ومدرجة بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر ومدرجة بالتكلفة المطفأة ، وذلك فقط إذا حدث تغير في ظل ظروف نادرة لهدف نموذج أعماله للموجودات المالية بحيث لن يصبح تقييمه لنموذج أعماله السابق لاينطبق.

2) تصنيف المطلوبات المالية

يصنف المصرف مطلوباته المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القروض كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

يتم إثبات جميع المبالغ المطلوبة للبنوك والمؤسسات المالية وودائع العملاء مبدئياً بالقيمة العادلة بعد حسم تكاليف المعاملة.

يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة، ما لم يتطلب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

3) الاستبعاد

أ- الموجودات المالية

يقوم المصرف باستبعاد الموجود المالي عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الموجود المالي أو قيام المصرف بنقل حقوقه بإستلام التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية المتعلقة بالموجود المالي الذي تم نقله أو التي لا يقوم فيها المصرف بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية ولا يحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي.

عند استبعاد موجود مالي، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للموجود المالي (أو القيمة الدفترية المخصصة بجزء الموجود المالي المستبعد) ومجموع (1) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه محسوم منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(2) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباته في الدخل الشامل الآخر يتم إثباته في الربح أو الخسارة.

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3) الاستبعاد (تتمة)

أ الموجودات المالية (تتمة)

اعتباراً من 1 يناير 2018، لا يتم إثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر في أرباح أو خسائر عند استبعاد تلك الاستثمارات. يتم إثبات أية عمولة للموجودات المالية المحولة التي تكون مؤهلة للاستبعاد التي يتم إنشاؤها أو يتم الاحتفاظ بها من قبل المصرف كموجود أو مطلوب منفصل.

في المعاملات التي لا يقوم فيها البنك بالاحتفاظ أو التحويل بشكل جوهري لجميع مخاطر أو منافع الملكية لموجود مالي يحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يستمر المصرف بإثبات الموجود المالي إلى حد استمرار مشاركته، يحدده المدى الذي يتعرض فيه للتغيرات في قيمة الموجود المحول.

ب- المطلوبات المالية
يتم إستبعاد المطلوب المالي عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب قد تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته.

4) تعديلات الموجودات والمطلوبات المالية

أ- الموجودات المالية
إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، يقييم المصرف ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً. في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، ومن ثم تعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المالية الأصلية قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

في حال عدم وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فأن التعديل لن يؤدي إلى استبعاد الموجودات المالية. ففي هذه الحالة، يقوم المصرف بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية وإثبات المبلغ الناتج من تعديل إجمالي القيمة الدفترية كمكسب أو خسارة معدلة في الربح أو الخسارة. في حال إجراء هذا التعديل نتيجة لوجود صعوبات مالية لدى المقترض، فسيتم عرض المكسب أو الخسارة مع خسائر الانخفاض في القيمة. وفي الحالات الأخرى، يتم عرضه كدخل أرباح.

ب- المطلوبات المالية

يقوم المصرف باستبعاد المطلوب المالي عندما يتم تعديل شروطه والتدفقات النقدية للمطلوب يختلف اختلافاً جوهرياً. ففي هذه الحالة، يتم إثبات مطلوب مالي جديد على أساس الشروط المعدلة بالتكلفة المطفأة. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي المستبعد والمطلوب المالي الجديد بالشروط المعدلة في الربح أو الخسارة.

5) الانخفاض في القيمة

يقوم المصرف بإثبات مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات ديّن؛
- إيجارات مدينة
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- ارتباطات القروض الصادرة.

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5) الانخفاض في القيمة (تتمة)

لا يتم إثبات خسارة انخفاض في القيمة على استثمارات حقوق الملكية.

يقيس المصرف مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- سندات الديّن الاستثمارية التي يتم تحديد بأن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي.

يعتبر المصرف بأن سندات الدّين لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في القيمة عندما يكون تصنيف المخاطر الائتمانية الخاصة بها يعادل تعريف المفهوم العالمي "لتصنيف الدرجة الاستثمارية".

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد على الأداة المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

- الموجودات المالية التي هي غير منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي القيمة الحالية لكل العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف استلامها)؛
- الموجودات المالية التي هي منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛
- ارتباطات القروض التي لم يتم سحبها: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمصرف إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي يتوقع المصرف استلامها؛ و
- عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوم منها أي مبالغ يتوقع المصرف استلامها من حامل الأداة.

إعادة هيكلة الموجودات المالية

إذا تم إعادة التفاوض أو تعديل شروط الموجود المالي أو تم استبدال موجود مالي حالي بموجود مالي جديد نتيجة لصعوبات مالية يواجهها المقترض، عندها يتم إجراء تقييم حول ما إذا كان ينبغي استبعاد الموجود المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

إذا لم ينتج عن عملية إعادة الهيكلة المتوقعة استبعاد للموجود الحالي، فعندها يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الموجود المالي المعدل في احتساب العجز النقدي منالموجود الحالي.

إذا نتج عن عملية إعادة الهيكلة المتوقعة استبعاد للموجود الحالي، فعندها يتم معاملة القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد كتدفقات نقدية نهائية من الموجود المالي الحالي في وقت استبعاده. يتم تضمين ذلك المبلغ في احتساب العجز النقدي من الموجود المالي الحالي الذي تم خصمه من التاريخ المتوقع للاستبعاد حتى تاريخ إعداد التقرير المالي باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي للموجود المالي الحالي.

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5) الانخفاض في القيمة (تتمة)

الموجودات المالية المنخفضة في القيمة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، يقوم المصرف بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، هي منخفضة في القيمة ائتمانياً. يعد الموجود المالي منخفضاً في القيمة ائتمانياً عند قوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية منخفضة في القيمة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو الجهة المصدرة؛
- مخالفة العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المصرف بشرط أن ينظر المصرف في خلاف ذلك؛
- يكون قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عادةً ما يعتبر القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه نتيجة لتدهور في الوضع المالي للمقترض بأنه منخفض في القيمة ائتمانياً ما لم يكن هناك دليل بان مخاطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفضت بشكل جوهري ولا يوجد هناك أي مؤشرات أخرى للانخفاض في القيمة.

عند إجراء تقييم حول ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية هو منخفض في قيمة الائتمان، يأخذ المصرف في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية كما تم إظهاره في عوائد السندات.
- تقييمات وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
- قدره البلد على الوصول إلى أسواق راس المال لإصدار ديون جديده.
- احتمالية إعاده هيكله الديون، مما يؤدي إلى تكبد حاملها خسائر من خلال الإعفاء الطوعي أو إلزامي للديون.
- آليات الدعم الدولية القائمة لتوفير الدعم اللازم باعتبار " المقرض هو الحل الآخير" لذلك البلد، وكذلك النية، التي تعكسها البيانات العامة، للحكومات والوكالات لاستخدام تلك أليات. ويشمل ذلك تقييماً لعمق تلك آليات، وبغض النظر عن القصد السياسي، ما إذا كانت هناك قدرة على الوفاء بالمعايير المطلوبة.

عرض لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛
- حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب والغير المسحوب، لا يمكن للمصرف تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على عنصر ارتباط القرض وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب: يعرض المصرف مخصص خسارة مجمع لكلا العنصرين. يتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للعنصر المسحوب. يتم عرض أي فائض لمخصص الخسارة على إجمالي المبلغ للعنصر المسحوب كمخصص.

شطب

يتم شطب القروض وسندات الدّين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدّين. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المصرف لاسترداد المبالغ المستحقة.

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

5) الانخفاض في القيمة (تتمة)

تقييم الضمان

للتخفيف من مخاطر الائتمان على الموجودات المالية ، يسعى المصرف إلى استخدام الضمانات الاضافيه ، حيثما أمكن ذلك. تكون الضمانات باشكال مختلفه، مثل النقدية والأوراق المالية وخطابات الاعتماد/الضمانات والعقارات والذمم المدينة والمخزون والموجودات غير المالية الأخرى والتحسينات الائتمانية مثل اتفاقيات المقاصة. إن السياسة المحاسبية للمصرف فيما يتعلق بالضمانات التي تسند اليه من خلال ترتيبات الإقراض الخاصة به بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 هي نفسها التي كانت بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39. ولا يتم تسجل الضمانات الاضافيه في قائمة المركز المالي للمصرف، ما لم تكن الضمانات مستردة. ومع ذلك ، فان القيمة العادلة للضمانات تؤثر علي حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويتم تقييمها بشكل بشكل عام، كحد ادني ، في البداية ويعاد تقييمها علي بصورة دورية. ومع ذلك ، يتم تقييم بعض الضمانات الإضافيه، علي سبيل المثال ، النقدية أو الأوراق المالية السوقية المتعلقة بمتطلبات الهامش ،على أساس يومي.

يستخدم المصرف إلى أقصى حد ممكن بيانات السوق النشطة لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل العقارات ، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف ثالثة مثل وسطاء الرهن العقاري ، أو بناءً على مؤشرات أسعار المساكن.

الضمانات المستردة

ستظل السياسة المحاسبية للمصرف بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما هي بموجب معيار محاسبة الدولي 39. وتتمثل سياسة المصرف في تحديد ما إذا كان من يمكن استخدام الموجودات المستردة في عملياتها الداخلية أو بيعها. يتم تحويل الموجودات المحددة التي يمكن استخدامها للعمليات الداخلية إلى فئة الموجودات ذات الصلة بأدنى من قيمتها المستردة أو القيمة الدفترية للموجود الأصلية المضمون، أيهما أقل. يتم تحويل الموجودات التي يتم تحديد بيعها بأنها الخيار الأفضل إلى موجودات محتفظ بها لغرض البيع بقيمها العادلة (في حالة الموجودات المالية) والقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ إعادة الاسترداد بوفقاً لسياسة المصرف. .

6) الضمانات المالية وارتباطات القرض

الضمانات المالية هي عقود يدفع المصرف بموجبها مبالغ محددة لتعويض حامل الضمان إزاء الخسائر المتكبدة بسبب إخفاق مدين معين في الدفع عند موعد الاستحقاق وفقاً لشروط أداة الدين المالية. "ارتباطات القرض" هي ارتباطات مؤكدة لتقديم الائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقاً.

يتم قياس الضمانات المالية الصادرة أو الارتباطات بتقديم قرض بسعر أقل من السوق مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى فترة الضمان أو الارتباط. بعد ذلك ، يتم قياسها على النحو التالي:

- من 1 يناير 2018: بمبلغ أعلى من ذلك المبلغ المطفأ ومبلغ مخصص الخسارة؛ و
- قبل 1 يناير 2018: بمبلغ أعلى من ذلك المبلغ المطفأ والقيمة الحالية لأية مدفوعات متوقعة لتسوية الالتزامات عندما تصبح المدفوعات بموجب العقد محتملاً.

لم يصدر المصرف أي ارتباطات قرض يتم قياسها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. بالنسبة لارتباطات القرض الآخرى:

- من 1 يناير 2018: يثبت المصرف مخصص الخسارة؛ و
- قبل 1 يناير 2018: يثبت المصرف المخصص وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 37 إذا كان العقد مثقلاً بالتزامات.

2- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

7) العملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي وهو العملة الوظيفية للمصرف. تحدد كل منشأة العملة الوظيفية الخاصة بها ويتم قياس البنود المدرجة في القوائم المالية لكل منشأة باستخدام العملة الوظيفية.

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ تلك المعاملات. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في نهاية السنة (بخلاف البنود النقدية التي تشكل جزءاً من صافي الاستثمارات في عملية أجنبية) المقومة بعملات أجنبية إلى الريال السعودي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي المرحلية الموجزة الموحدة.

إن مكاسب وخسائر العملة الأجنبية من البنود النقدية هي الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة الوظيفية في بداية السنة، المعدلة الأرباح والمدفوعات الفعلية خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية المحولة بسعر الصرف في نهاية السنة.

يتم قيد واحتساب المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من صرف العملات في قائمة الدخل الشامل المرحلية الموجزة الموحدة.

يتم إثبات فروق العملة الأجنبية الناتجة من تحويل أدوات أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع (قبل 1 يناير 2018) أو استثمارات أسهم حقوق الملكية التي بموجبها تم اختيار عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر (من 1 يناير 2018) في الدخل الشامل الآخر.

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي المرحلية الموجزة الموحدة، ويتم تحويل قوائم الدخل للشركات التابعة الأجنبية على أساس المتوسط المرجح لأسعار الصرف خلال السنة.

يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات الأولية. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية وذلك باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

كما في تاريخ التقرير، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات من العمليات الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي ويتم تحويل قوائم دخلها على أساس متوسط أسعار الصرف للسنة. يتم الاعتراف بفروق الصرف الناتجة عن الترجمة في الدخل الشامل الآخر.

عند استبعاد عملية أجنبية بحيث يتم فقدان تلك السيطرة أو التأثير الجوهري أو السيطرة المشتركة، يتم إعادة تصنيف المبلغ المتراكم في احتياطي التحويل المتعلق بتلك العملية الأجنبية إلى قائمة الدخل كجزء من الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد. عندما تقوم المجموعة باستبعاد جزء فقط من حصتها في شركة تابعة تتضمن عملية أجنبية مع الاحتفاظ بالسيطرة، يتم إعادة توزيع النسبة ذات الصلة من المبلغ المتراكم على الحصص غير المسيطرة.

8) تقديم الخدمات

يقدم المصرف العديد من الخدمات لعملائه. يتم تقديم هذه الخدمات إما بشكل منفصل أو بشكل حزمة مع الخدمات الأخرى.

لقد استنتج المصرف بإنه يجب أن إثبات الإيرادات الناتجة من تقديم العديد من الخدمات المتعلقة بنظام خدمات الدفع وتبادل الخدمات التجارية وقطاع التحويلات المالية والسداد والمضاربة (أي رسوم الاكتتاب والإداره والأداء) عند تقدم الخدمات، أي عندما يتم استيفاء التزام الأداء.

3 الاستثمارات – صافي

تتكون الاستثمارات مما يلي:

	بآلاف الريالات السعودية		
	31 مارس 2018 (غير مراجعة)	31 ديسمبر 2017 (مراجعة)	31 مارس 2017 (غير مراجعة)
استثمار في شركة زميلة	**134.563**	124.825	96.607
استثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة			
مرابحات لدى الحكومة السعودية ومؤسسة النقد العربي السعودي	**23.447.306**	23.452.869	22.454.762
صكوك	**14.075.353**	10.605.139	2.213.963
إجمالي الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة	**37.522.659**	34.058.008	24.668.725
استثمارات مقتناة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل			
استثمارات حقوق الملكية	**-**	23.487	-
صناديق استثمارية	**1.493.081**	389.193	115.477
صكوك	**800.000**		
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر / استثمارات متاحة للبيع			
استثمارات حقوق الملكية	**777.668**	771.293	430.282
صناديق استثمارية	**-**	1.034.286	531.949
إجمالي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر / استثمارات متاحة للبيع	**777.688**	1.805.579	962.231
الاستثمارات	**40.727.971**	36.401.092	25.843.040

استثمارات في اسهم حقوق الملكية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

في 1 يناير 2018، قام المصرف بتصنيف أسهم حقوق الملكية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. في سنة 2017، تم تصنيف تلك الاستثمارات كمتاحة للبيع ومدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. تم التصنيف كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لأنه يتوقع بأن يتم الاحتفاظ بالاستثمارات على المدى الطويل لأغراض استراتيجية. لا يحتفظ المصرف بهذه الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية لأغراض المتاجرة.

بلغت القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية 777.668 ريال سعودي كما في 31 مارس 2018.

لم يتم استبعاد أي من الاستثمارات الاستراتيجية الجوهرية خلال سنة 2018، ولم يكن هناك تحويلات لأي مكسب أو خسارة متراكمة ضمن حقوق الملكية متعلقة بتلك الاستثمارات.

4. التمويل - صافي

يتكون صافي التمويل مما يلي:

	بآلاف الريالات السعودية		
	31 مارس 2018 (غير مراجعة)	31 ديسمبر 2017 (مراجعة)	31 مارس 2017 (غير مراجعة)
مقتناة بالتكلفة المطفأة			
متاجرة	**48.319.738**	48.729.890	47.984.858
بيع بالتقسيط	**172.486.469**	172.631.262	169.072.340
مرابحات	**14.266.867**	15.058.355	15.816.658
بطاقات ائتمانية	**505.840**	901.097	269.387
التمويل العامل	**235.578.914**	237.320.604	233.143.243
التمويل غير العامل	**1.706.526**	1.770.179	2.379.993
إجمالي التمويل	**237.285.440**	239.090.783	235.523.236
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل	**(8.241.941)**	(5.555.210)	(6.102.343)
التمويل، صافي	**229.043.499**	233.535.573	229.420.893

التغير في مخصص انخفاض قيمة التمويل للربع المنتهي في 31 مارس كما يلي:

2018	**الإجمالي**
	بآلاف الريالات السعودية
مخصص الخسائر النهائية كما في 31 ديسمبر 2017 (المحتسبة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39)	5.555.210
مبالغ معاد عرضها من خلال الرصيد الإفتتاحي للأرباح المبقاة 2 (أ) (3)	2.882.688
الرصيد الإفتتاحي لمخصص الخسائر كما في 1 يناير 2018 (المحتسبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9)	**8.437.898**
المحمل للربع	691.963
ديون معدومة مشطوبة مقابل المخصص	(887.920)
الرصيد في نهاية الربع	**8.241.941**
المحمل للربع	691.963
استرداد التمويل المشطوب، صافي	(241.532)
مخصص الانخفاض في القيمة، صافي	**450.431**

5. ودائع العملاء

تتكون ودائع العملاء حسب نوعها مما يلي:

	31 مارس 2018 (غير مراجعة) بآلاف الريالات السعودية	31 ديسمبر 2017 (مراجعة) بآلاف الريالات السعودية	31 مارس 2017 (غير مراجعة) بآلاف الريالات السعودية
ودائع تحت الطلب	**263.613.225**	251.729.768	248.456.724
استثمارات عملاء لأجل	**15.905.717**	15.917.263	17.032.030
حسابات عملاء أخرى	**4.417.438**	5.409.414	5.800.952
الاجمالي	**283.936.380**	273.056.445	271.289.706

6 التقديرات والالتزامات المحتملة

تتكون التقديرات والالتزامات المحتملة مما يلي:

	31 مارس 2018 (غير مراجعة) بآلاف الريالات السعودية	31 ديسمبر 2017 (مراجعة) بآلاف الريالات السعودية	31 مارس 2017 (غير مراجعة) بآلاف الريالات السعودية
الاعتمادات المستندية	**665.455**	1.178.248	1.449.450
خطابات قبول	**770.058**	430.464	788.321
خطابات الضمان	**4.286.227**	4.969.355	5.393.597
التزامات غير قابلة للنقض لتمديد الائتمان	**6.608.306**	6.989.369	6.120.504
الاجمالي	**12.330.046**	13.567.436	13.751.872

يتعرض المصرف للمقاضاة في سياق دورة أعماله الإعتيادية. لم يكن هناك أي تغير في الوضع النهائي للقضايا كما هو مفصح عنها في 31 ديسمبر 2017.

7 الاحتياطات الأخرى

تتضمن هذه على الزكاة المحتسبة من قبل المصرف والمقيّدة ضمن الاحتياطيات الأخرى إلى حين أن يتم تحديد مبلغ الزكاة المستحقة بشكل نهائي وعندها يتم تحويل مبلغ الزكاة المستحقة من الاحتياطيات الأخرى إلى المطلوبات الأخرى.

8 النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه المدرج في قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموجزة الموحدة مما يلي:

	31 مارس 2018	31 ديسمبر 2017	31 مارس 2017
	(غير مراجعة) بآلاف الريالات السعودية	(مراجعة) بآلاف الريالات السعودية	(غير مراجعة) بآلاف الريالات السعودية
نقـــد بالصندوق	**8.807.148**	8.595.037	9.346.360
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال 90 يوماً من تاريخ الشراء	**3.845.199**	891.976	4.027.870
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المركزية الأخرى (حسابات جارية)	**711.713**	425.071	302.695
متاجرة مع مؤسسة النقد العربي السعودي	**21.118.920**	21.310.111	17.872.511
النقد وما في حكمه	**34.482.980**	31.222.195	31.549.436

9 قطاعات الأعمال

يقوم المصرف بتحديد قطاعات الأعمال على أساس التقارير الداخلية المتعلقة بنشاطات المصرف التي يتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار الرئيسي، وبشكل أساسي من قبل الرئيس التنفيذي للمصرف، وذلك لتوزيع الموارد على القطاعات وتقييم أدائها.

لأغراض إدارية، يتكون المصرف من أربعة قطاعات أعمال رئيسية وهي:

قطاع الأفراد: يشمل ودائع العملاء الخاصة بالأفراد والتسهيلات الائتمانية والحسابات الجارية المدينة (المكشوفة) والأتعاب من الخدمات البنكية والحوالات.

قطاع الشركات: يشمل ودائع العملاء الخاصة بالشركات وكبار العملاء والتسهيلات الائتمانية والحسابات الجارية المدينة (المكشوفة) للشركات.

قطاع الخزينة: يشمل خدمات الخزينة والمرابحات مع مؤسسة النقد العربي السعودي ومحفظة المتاجرة العالمية.

قطاع خدمات الاستثمار والوساطة: يشمل استثمارات الأفراد والشركات في الصناديق الاستثمارية وخدمات المتاجرة في الأسهم المحلية والعالمية والمحافظ الاستثمارية.

تتم المعاملات بين القطاعات المختلفة أعلاه وفقاً للأحكام والشروط التجارية الاعتيادية. تشمل الموجودات والمطلوبات للقطاعات المختلفة الموجودات والمطلوبات التشغيلية وهي أيضا تمثل غالبية موجودات ومطلوبات المصرف.

9 قطاعات الأعمال (تتمة)

فيما يلي تحليلاً بإجمالي موجودات ومطلوبات المصرف كما في 31 مارس 2018 و 2017، وإجمالي دخل ومصاريف العمليات وصافي الدخل لفترات الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ لكل قطاع من قطاعات الأعمال:

31 مارس 2018 (غير مراجعة)	قطاع الأفراد بآلاف الريالات السعودية	قطاع الشركات بآلاف الريالات السعودية	قطاع الخزينة بآلاف الريالات السعودية	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة بآلاف الريالات السعودية	الاجمالي بآلاف الريالات السعودية
اجمالي الموجودات	**184.645.639**	**59.852.021**	**101.687.371**	**3.058.274**	**349.243.305**
اجمالي المطلوبات	**262.139.912**	**30.418.208**	**5.673.416**	**571.551**	**298.803.087**
دخل التمويل والاستثمارات من العملاء الخارجيين	**2.172.212**	**646.602**	**412.848**	**5.815**	**3.237.477**
دخل / (مصروف) من العمليات الداخلية المتبادلة	**364.048**	**(73.574)**	**(290.474)**	**-**	**-**
اجمالي دخل التمويل والاستثمارات	**2.536.260**	**573.028**	**122.374**	**5.815**	**3.237.477**
عائد العملاء والبنوك والمؤسسات المالية من الاستثمارات لأجل	**(25.395)**	**(50.289)**	**(40.731)**	**-**	**(116.415)**
صافي الدخل من التمويل والاستثمارات	**2.510.865**	**522.739**	**81.643**	**5.815**	**3.121.062**
أتعاب الخدمات المصرفية، صافي	**446.726**	**155.389**	**42.445**	**130.732**	**775.292**
دخل تحويل عملات أجنبية، صافي	**70.046**	**8.249**	**110.117**	**-**	**188.412**
دخل العمليات الأخرى	**47.501**	**-**	**8.317**	**1.821**	**57.639**
اجمالي دخل العمليات	**3.075.138**	**686.377**	**242.522**	**138.368**	**4.142.405**
استهلاك	**(97.189)**	**(2.566)**	**(7.400)**	**(1.229)**	**(108.384)**
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل والموجودات التمويلة الأخرى، صافي	**(103.042)**	**(346.053)**	**(1.336)**	**-**	**(450.431)**
مصاريف العمليات الأخرى	**(970.841)**	**(90.431)**	**(103.550)**	**(36.162)**	**(1.200.984)**
اجمالي مصاريف العمليات	**(1.171.072)**	**(439.050)**	**(112.286)**	**(37.391)**	**(1.759.799)**
صافي دخل الفترة	**1.904.066**	**247.327**	**130.236**	**100.977**	**2.382.606**

9 قطاعات الأعمال (تتمة)

31 مارس 2017 (غير مراجعة)	قطاع الأفراد بآلاف الريالات السعودية	قطاع الشركات بآلاف الريالات السعودية	قطاع الخزينة بآلاف الريالات السعودية	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة بآلاف الريالات السعودية	الاجمالي بآلاف الريالات السعودية
اجمالي الموجودات	179.228.448	64.460.883	91.226.759	2.313.582	337.229.672
اجمالي المطلوبات	245.174.605	28.724.309	11.779.275	120.890	285.799.079
دخل التمويل والاستثمارات من العملاء الخارجيين	1.956.642	675.249	387.622	4.966	3.024.479
دخل / (مصروف) من العمليات الداخلية المتبادلة	475.026	(93.282)	(381.744)	-	-
اجمالي دخل التمويل والاستثمارات	2.431.668	581.967	5.878	4.966	3.024.479
عائد العملاء والبنوك والمؤسسات المالية من الاستثمارات لأجل	(15.368)	(68.446)	(54.928)	-	(138.742)
صافي الدخل من التمويل والاستثمارات	2.416.300	513.521	(49.050)	4.966	2.885.737
أتعاب الخدمات المصرفية، صافي	375.423	162.201	9.536	114.005	661.165
دخل تحويل عملات أجنبية، صافي	102.687	13.820	94.058	-	210.565
دخل العمليات الأخرى	37.780	-	55.315	2.523	95.618
اجمالي دخل العمليات	2.932.190	689.542	109.859	121.494	3.853.085
استهلاك	(102.923)	(2.524)	(2.741)	(1.523)	(109.711)
مخصص الإنخفاض في قيمة التمويل وأخرى	(448.270)	75.861	-	-	(372.409)
مصاريف العمليات الأخرى	(944.861)	(128.079)	(44.453)	(32.674)	(1.150.067)
اجمالي مصاريف العمليات	(1.496.054)	(54.742)	(47.194)	(34.197)	(1.632.187)
صافي دخل الفترة	1.436.136	634.800	62.665	87.297	2.220.898

10 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تحديد القيمة العادلة وتسلسل القيمة العادلة

يستخدم المصرف التسلسل التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى 1: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة (أي بدون تعديل أو إضافات).

المستوى 2: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات قابلة للملاحظة في السوق.

المستوى 3: طرق تقييم لا تستند أي من مدخلاتها الهامة على بيانات قابلة للملاحظة في السوق.

القيمة العادلة هي السعر الذي يتم استلامه مقابل بيع موجود أو لدفع لتسوية التزام في معاملة نظامية بين مشاركي السوق بتاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن العملية تمت إما:

- في سوق رئيسية متاحة للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حال عدم وجود سوق رئيسية، في أفضل الأسواق الأخرى المتاحة للموجودات أو المطلوبات.

فيما يلي الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة:

31 مارس 2018 (غير مراجعة)	(بآلاف الريالات السعودية)			
	القيمة الدفترية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية					
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة					
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	**1.493.081**	**-**	**1.493.081**	**-**	**1.493.081**
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**777.668**	**754.181**	**-**	**23.487**	**777.668**
صكوك	**800.000**	**-**	**-**	**800.000**	**800.000**
موجودات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة		**-**	**-**		
مطلوب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**16.063.879**	**-**	**-**	**16.090.073**	**16.090.073**
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفاة					
- مرابحات لدي الحكومة السعودية ومؤسسة النقد العربي السعودي	**23.447.306**	**-**	**-**	**23.459.339**	**23.459.339**
- صكوك	**14.075.353**	**-**	**-**	**13.941.111**	**13.941.111**
اجمالى التمويل	**237.285.440**	**-**	**-**	**246.655.869**	**246.655.869**
الإجمالي	**293.942.727**	**754.181**	**1.493.081**	**300.969.879**	**303.217.141**
المطلوبات المالية					
مطلوبات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة					
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1.895.443	-	-	1.895.443	1.895.443
ودائع العملاء	283.936.380	-	-	283.936.386	283.936.386
الاجمالي	**285.831.823**	**-**	**-**	**285.831.829**	**285.831.829**

10 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

(بآلاف الريالات السعودية)

31 ديسمبر 2017 (مراجعة)	القيمة الدفترية	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
الموجودات المالية					
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة					
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	412.680	-	389.193	23.487	412.680
استثمارات متاحة للبيع	1.805.579	771.293	1.034.286	-	1.805.579
موجودات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة					
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	10.709.795	-	-	10.698.223	10.698.223
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة					
- مرابحة لدى الحكومة لسعودية ومؤسسة النقد العربي السعودي	23.452.869	-	-	23.459.853	23.459.853
- صكوك	10.605.139	-	-	10.559.636	10.559.636
- إجمالي التمويل	239.090.783	-	-	248.834.350	248.834.350
الإجمالي	**286.076.845**	**771.293**	**1.423.479**	**293.575.549**	**295.770.321**
المطلوبات المالية					
مطلوبات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة					
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5.522.567	-	-	5.522.554	5.522.554
ودائع العملاء	273.056.445	-	-	273.056.440	273.056.440
الإجمالي	**278.579.012**	**-**	**-**	**278.578.994**	**278.578.994**

تمثل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى المصنفة ضمن المستوى الثاني على صناديق استثمارية التي تم تحديد قيمتها العادلة على أساس آخر صافي قيمة موجودات معلن عنه بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

تم تقييم إجمالي التمويل المصنف بالمستوى الثالث باستخدام طريقة التدفق النقدي المخصوم المتوقع بمعدل الديون بين البنوك السعودية ذات الصلة (سايبور). تم تقييم الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة، والمطلوبات إلى/ من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى باستخدام طريقة التدفق النقدي المخصوم الفعلي بمعدل الديون بين البنوك السعودية ذات الصلة (سايبور)/ معدل المرابحة مع مؤسسة النقد العربي السعودي.

قد تختلف القيمة التي تم الحصول عليها من نموذج التقييم ذات الصلة عن سعر المعاملة لأداة مالية. بالنسبة للفرق بين سعر المعاملة والقيمة التي تم الحصول عليها وفقا لنماذج التقييم ويشار إليها عادة باسم "ربح وخسارة اليوم الواحد"، فإما يتم إطفاؤه على مدى عمر المعاملة أو تأجيله حتى يمكن تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام بيانات يمكن ملاحظتها في السوق، أو تتحقق من خلال الاستبعاد. يتم إثبات التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل بدون عكس أرباح أو خسائر اليوم الواحد المؤجلة.

10- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

تحليل الحساسية

إن التأثير على استثمارات حقوق الملكية للمصرف المقاسة بالقيمة العادلة للتسلسل الهرمي للمستوى 2 والمستوى 3 نيتجة للتغيرات المحتملة الممكنة في الأسعار، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة على النحو التالي:

مؤشرات السوق	31 مارس 2018 (غير مراجعة)		31 ديسمبر 2017 (مراجعة)	
	التغير في سعر السهم ٪	**التأثير بالمليون ريال سعودي**	التغير في سعر السهم ٪	التأثير بالمليون ريال سعودي
استثمارات حقوق الملكية	**+/- 10**	**+/- 0**	+/-10	+/- 2.34
صناديق استثمارية	**+/- 10**	**+/- 149.3**	+/-10	+/- 142.35

11. إدارة المخاطر المالية

إن أنشطة المصرف تعرضه للعديد من المخاطر المالية، وأن هذه الأنشطة تتطلب تحليل وتقويم وقبول وإدارة نوع واحد أو أكثر من المخاطر. ومن المعلوم أن الاضطلاع بالمخاطر يعتبر أمر جوهري بالنسبة للعمل المصرفي وأن هذه المخاطر هي نتيجة حتمية للمشاركة في أسواق المال. وعليه، فان هدف المصرف هو تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمصرف.

يتم وضع السياسات والإجراءات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بالمصرف لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية الملائمة للتقليل من تلك المخاطر. ويقوم المصرف بمراجعة السياسات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بصورة مستمرة لمقابلة التغيرات في الأسواق والمنتجات وإتباع أفضل الممارسات المصرفية.

تقوم إدارة الائتمان والمخاطر بالمجموعة بإدارة المخاطر طبقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم هذه الادارة بتحديد وتقييم المخاطر المالية بالتعاون مع الوحدات العاملة بالمصرف. ومن أهم المخاطر التي تم تحديدها من قبل المصرف هي مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق. تشتمل مخاطر السوق على مخاطر العملات، ومخاطر معدلات الربحية، مخاطر العمليات ومخاطر الأسعار.

1) مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر أهمية التي يتعرض لها المصرف. يتعرض المصرف لمخاطر الائتمان التي تتمثل في عدم قدرة الطرف الآخر لعملية مالية على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد المصرف لخسارة مالية. وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية عن التمويلات (أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء)، والنقدية، والودائع لدى البنوك الأخرى. كما تتواجد مخاطر الائتمان في بعض الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي بما في ذلك الضمانات المتعلقة بشراء وبيع العملات الأجنبية والاعتمادات المستندية وخطابات القبول والالتزامات لمنح الائتمان. وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان من قبل مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر التي تقوم بوضع معايير بشأن الأنشطة التمويلية للمصرف.

11 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2) الخسائر الائتمانية المتوقعة - الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من وقع الخبرات التاريخية للمصرف والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك النظرة المستقبلية.

بالنسبة لمحفظة الشركات، يستند تقييم المصرف لزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية على مستوى التسهيل باستثناء الحسابات قائمة المراقبة حيث يستند تقييم المصرف على الطرف الآخر. يتم إجراء تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بالنسبة لقروض الأفراد على مستوى العميل. تخضع جميع التعرضات التي تعتبر بأن لديها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

يعتبر المصرف جميع سندات الدين بدرجة الاستثمار الصادرة عن الحكومات بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي بأن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة.

3) درجات المخاطر الائتمانية

بالنسبة لتعرضات الشركات، يخصص المصرف لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبوئية لمخاطر التعثر في السداد وتطبق الآراء الائتمانية من واقع خبراته. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض.

يتم تحديد ومعايرة درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد مخاطر التعثر في السداد التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. على سبيل المثال، إن الفرق في مخاطر التعثر في السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و2 أصغر من الفرق بين درجتي مخاطر الائتمان 2 و3.

تم تخصيص لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية عند الإثبات المبدئي وذلك على أساس المعلومات المتوفرة عن المقترض. تخضع التعرضات لمراقبة مستمرة، مما يؤدي إلى نقل التعرضات إلى مختلف درجات المخاطر الائتمانية. يشمل مراقبة تعرضات الشركات استخدام البيانات التالية:

- المعلومات التي تم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العملاء – على سبيل المثال، القوائم المالية المدققة وحسابات الإدارة والميزانيات والتوقعات.
- البيانات من وكالات مراجع الائتمان والمقالات الصحفية والتغيرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية
- التغيرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتكنولوجية للمقترض أو أنشطة أعماله.

4) إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. يقوم المصرف بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطره الائتمانية والتي تم تحليلها حسب نوع المنتج والمقترض بالإضافة إلى درجة المخاطر الائتمانية.

يستخدم المصرف النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، ويقوم بتقدير العمر المتبقي من احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة.

11 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

4) إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد (تتمة)

يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وكذلك إجراء تحليل متعمق لتأثير بعض العوامل الأخرى (مثل خبرة منح الوقت) على مخاطر التعثر في السداد. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشمل المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي: نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط ونفقات الحكومة المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلان البطالة والتضخم.

واستناداً على مشورة من الخبير الاقتصادي وبالنظر إلى مجموعة متنوعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، يضع المصرف نظرة أساسية للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، وكذلك مجموعة معقولة من السيناريوهات المحتملة الأخرى (أي إضافة معلومات النظرة المستقبلية)، ومن ثم يستخدم المصرف هذه التوقعات لتعديل تقديراته حول احتمالية حدوث التعثر في السداد.

بالنسبة لتعرضات الأفراد، يتم جمع معلومات محددة بشأن المقترض والقرض في وقت تقديم الطلب (أي، يتم إدخال الدخل المتاح ومستوى الضمان في درجة مخاطر الائتمان. بعد تاريخ الإثبات المبدئي، يتم مراقبة سلوك السداد للمقترض على أساس دوري وذلك لوضع درجة لسلوك المقترض. بالإضافة إلى ذلك، يتم أيضاً تضمين أي معلومات أخرى بشأن المقترض التي من الممكن أن تؤثر على الجدارة الائتمانية (أي البطالة وسجل التأخر في السداد السابق) في الدرجة السلوكية للمتقرض. يتم تعيين هذه النتيجة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد.

5) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، يستخدم المصرف نظامه الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر والتغيرات النوعية في احتمالية حدوث التعثر في السداد وحالة التأخر في السداد للحسابات وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، وقع التجربة التاريخية ذات الصلة.

تعتبر المخاطر الائتمانية لتعرضات معينة قد شهدت زيادة جوهرية منذ الإثبات وذلك بناءً على النماذج النوعية للمصرف.

استخدام آراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، وقع التجربة التاريخية ذات الصلة، كما يمكن للمصرف أن يحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

وكإجراء احترازي، يرى المصرف بأن الزيادة الجوهرية تحدث في المخاطر الائتمانية عندما يتجاوز موعد استحقاقه الموجود لأكثر من 30 يوماً. يتم تحديد أيام التأخر في السداد من خلال احتساب عدد الأيام لأقرب تاريخ فات فيه موعد الإستحقاق ولم تسدد فيه المبالغ بالكامل. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض

يراقب المصرف مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد من:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة (Point in Time) عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة 30 يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات في مخصص الخسارة من التحويلات بين (المرحلة الأولى) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً (والمرحلة الثانية) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر.

11 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

5) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري (تتمة)

يصنف المصرف أدواته المالية إلى المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 على أساس منهجية الانخفاض في القيمة المطبقة، كما هو موضح أدناه:

المرحلة 1: بالنسبة للأدوات المالية التي لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي والتي لم يطرأ عليها انخفاض في قيمتها الائتمانية منذ منحها، يثبت المصرف المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً. يتم تصنيف جميع الحسابات عند منحها على أنها مرحلة 1، وتستثنى فقط الموجودات المنخفضة في قيمة الائتمان المشتراة أو الأصلية.

المرحلة 2: بالنسبة للأدوات المالية التي كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي والتي لم يطرأ عليها انخفاض في قيمتها الائتمانية، يثبت المصرف المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لجميع التمويلات المصنفة في هذه المرحلة بناءً على بيان الاستحقاق الفعلي / المتوقع بما في ذلك إعادة هيكلة أو إعادة جدولة التسهيلات.

بالإضافة لما هو مذكور أعلاه، يتم تصنيف الحساب الذي تم تحيده ضمن قائمة المراقبة / إعادة الهيكلة كما في 31 مارس 2018 بما في ذلك تلك المحددة على أنها ضمن قائمة المراقبة / تمت إعادة هيكلتها على مدى 12 شهر السابقة في المرحلة 2.

المرحلة 3: بالنسبة الأدوات المالية التي لديها انخفاض في قيمتها الائتمانية، يثبت المصرف الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. يتم استخدام عملية تحديد التعثر في السداد أي عملية تحديد التعثر في السداد لأكثر من 90 يوماً على أنها المرحلة 3.

6) الموجودات المالية المعدّلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على قرض لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا علاقة لها بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة وفقاً لسياسة .

يقوم المصرف بإعادة تفاوض القروض للعملاء الذين يواجهون الصعوبات المالية (المشار إليها بأنشطة منح الوقت) لزيادة فرص التحصيل والتقليل من مخاطر التعثر في السداد. بموجب سياسة منح الوقت للمصرف، يمنح القرض الوقت على أساس انتقائي إذا كان المدين حالياً في حالة التعثر في سداد ديونه أو إذا كانت هناك مخاطر عالية للتعثر في السداد، ويوجد هناك دليل بأن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للوفاء بشروط العقد الأصلي ومن المتوقع بأن يكون المدين قادراً على تلبية الشروط المعادلة.

تتضمن الشروط المعدّلة عادةً على تمديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت دفع الأرباح وتعديل شروط تعهدات القرض. تخضع كلاً من قروض الأفراد والشركات لسياسة منح الوقت.

بالنسبة للموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة منح الوقت للمصرف، فإن تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد يعكس ما إذا كان التعديل قد أدى إلى تحسين أو استعادة قدرة المصرف على تحصيل الأرباح والفائدة على المبلغ الأصلي وخبرة المصرف السابقة في إجراءات منح الوقت المماثلة.

11 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

6) الموجودات المالية المعدلة (تتمة)

يعتبر منح الوقت مؤشراً نوعياً للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية، وقد يمثل توقع منح الوقت دليلاً على أن التعرض منخفض في قيمة الأئتمان / متعثر في في السداد. وسيحتاج العميل لإظهار السلوك الجيد في الدفع باستمرار على مدى 12 شهراً قبل أن يتم اعتبار التعرض منخفض في قيمة الائتمان أو متعثر في السداد.

7) تعريف التعثر في السداد

يعتبر المصرف بأن الموجودات المالية تكون في حاله تعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المرجح إن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمصرف بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المصرف لاتخاذ إجراءات مثل تسييل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛ أو
- تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمصرف لأكثر من 90 يوماً.

تعتبر السحوبات على المكشوف متأخرة في السداد بمجرد أن يخالف العميل حداً معيناً أو تم إخطاره بحد أقل من المبلغ الحالي غير المسدد.
عند تقييم ما اذا كان المقترض متعثر في السداد، يأخذ المصرف في الاعتبار المؤشرات التالية:

- المؤشرات النوعية – مثال: انتهاك التعهدات؛
- المؤشرات الكمية - مثال: وضع التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر لنفس الجهة المصدرة للمصرف؛ و
- البيانات التي يتم إعدادها داخلياً بالإضافة إلى التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها، وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف.

8) إدراج معلومات النظرة المستقبلية

يدرج المصرف معلومات النظرة المستقبلية في كلا من تقييماته لتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وقياسه للخسائر الائتمانية المتوقعة. واستناداً على مشورة من الخبير الاقتصادي وبالنظر إلى مجموعة متنوعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، يضع المصرف نظرة أساسية للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، وكذلك مجموعة معقولة من السيناريوهات المحتملة. تشمل هذه العملية وضع اثنين أو أكثر من السيناريوهات الاقتصادية الإضافية والنظر في الاحتمالات النسبية لكل نتيجة. وتشمل المعلومات الخارجية البيانات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الهيئات الحكومية والسلطات النقدية في المملكة وبعض المختصين في القطاع الخاص الأكاديمي.

يأخذ المصرف في الاعتبار السيناريوهات التي تتراوح بين 3-5 سنوات (بما يتفق مع التوقعات المتاحة من المصادر العامة) التي تتجاوز فيها الظروف الاقتصادية الكلية متوسط الأجل الطويل. يتم استخدام التوقعات الاقتصادية الكلية المتاحة خارجياً من صندوق النقد الدولي ومؤسسة النقد العربي السعودي لوضع توقعات الحالة الاساسيه. بالنسبة للسيناريوهات الأخرى، يتم إجراء التعديلات على أساس توقعات الحالية الأساسية بناءً على اجتهادات الخبراء. ويستخدم المصرف سيناريوهات متعددة ويتم تعيين احتمالات لكل سيناريو من السيناريوهات بناءً على اجتهادات الخبراء.

تمثل الحالة الأساسية النتيجة الأكثر احتمالاً وتتماشى مع المعلومات المستخدمة من قبل المصرف لأغراض أخرى. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تفاؤلاً وأكثر تشاؤماً. يقوم المصرف بشكل دوري بإجراء فحص الضغط للصدمات الأكثر تطرفًا لمعايرة تقريره لهذه السيناريوهات المعقولة الأخرى.

11 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

8) إدراج معلومات النظرة المستقبلية (تتمة)

قام المصرف بتحديد وتوثيق العوامل الرئيسية لخسائر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من الأدوات المالية، وقد قام باستخدام تحليل البيانات التاريخية بتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة كما في 31 مارس 2018 نطاقات المؤشرات الرئيسية التالية.

نمو الناتج المحلي الإجمالي
أسعار النفط
نفقات الحكومة المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
معدلات البطالة
التضخم

تم وضع العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التعثر في السداد ومعدلات الخسائر على مختلف المخافظ للموجودات المالية بناءً على تحليل البيانات التاريخية

9) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقيس المصرف الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الأدوات الفردية مع الأخذ في الاعتبار احتمالية حدوث التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد وقيمة التعرض للتعثر في السداد ومعدل الخصم. للمحافظ التي لا تتوفر لديها معلومات مستوى الأداة، يقوم المصرف بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي.

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

أ. احتماليه حدوث التعثر في السداد؛ (probability of default)
ب. الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (loss given default)
ج. قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (exposures at default)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

11 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

9) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات المجمعة داخلياً التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية. في حال تحول الأطراف الأخرى والتعرضات بين فئات التصنيفات، فأن ذلك سئؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد. يتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد إلى الاستحقاقات التعاقدية بالنسبة للتعرضات ومعدلات الدفع المسبق المقدرة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. ويقدر المصرف الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراته التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. يأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار الهيكل وقيمة الضمان المتوقع واقدمية المطالبة وقطاع الطرف الآخر وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية. بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات التجزئة، تعتبر نسب القروض إلى القيمة من المعايير الرئيسية في تحديد الخسارة حالة التعثر في السداد. يعاد تقييم الخسارة تقديرية الخسارة في حالة التعثر في السداد للسيناريوهات الاقتصادية المختلفة، ولإقراض العقاري، لتعكس التغيرات المحتملة في أسعار العقارات. يتم احتسابها على أساس للتدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الربح الفعلي كعامل للخصم.

تمثل قيمة التعرض للتعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. ويستمد المصرف قيمة تعرضات التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض للتعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة لارتباطات الاقراض والضمانات المالية، تتضمن قيمة التعرض للتعثر في السداد على المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي تم سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

فترة حدود التعرض هي الفترة التي يتم أخذها في الاعتبار في حالات التعثر في السداد المحتملة، وبالتالي تؤثر على تحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (بالأخص لحسابات المرحلة 2 بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر).

خاضعة لاستخدام الحد الأقصى لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للموجودات المالية التي لم تزيد مخاطر الائتمانية بشكل جوهري على مدى 12 شهراً، يقيس المصرف الخسائر الائتمانية المتوقعة بالأخذ في الاعتبار مخاطر التعثر في السداد على مدى الحد الأقصى للفترة التعاقدية (متضمنة على أي خيارات تمديد للمقترض) التي يتعرض فيها لمخاطر الائتمان، حتى لو يأخذ المصرف في الاعتبار فترة أطول، بالنسبة لأغراض إدارة المخاطر. يمتد الحد الأقصى للفترة التعاقدية إلى التاريخ الذي يكون فيه الحق للمصرف أن يطلب سداد دفعة مقدمة أو أن ينهي ارتباط القرض أو الضمان.

بالنسبة للسحوبات على المكشوف وتسهيلات البطاقة الائتمانية التي تشمل كلاً من القرض وعنصر الارتباط غير المسحوب، يقيس المصرف الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة أطول من الحد الأقصى للفترة التعاقدية إذا كانت قدرة المصرف التعاقدية على طلب السداد وإلغاء الارتباط غير المسحوب لا يحد من تعرض المصرف للخسائر الائتمانية لفترة الإشعار التعاقدية. لا توجد لهذه التسهيلات آجال ثابتة أو هيكل سداد محدد ويتم إدارتها على أساس جماعي. يمكن للمصرف إلغاؤها فوراً، ولكن لا يتم تطبيق هذا الحق التعاقدي ضمن عمليات الإدارة اليومية الاعتيادية ولكن فقط عندما يصبح المصرف على علم بحدوث زيادة في المخاطر الائتمانية على مستوى التسهيل. تم تقدير الفترة الأطول تلك بالأخذ في الاعتبار إدارة المخاطر الائتمانية التي يتوقع المصرف اتخاذها والتي تعمل على التقليل من الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتشمل هذه انخفاض في الحد الأدنى. إلغاء التسهيل و/ أو تحويل الرصيد القائم إلى قرض بشروط سداد ثابتة.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تتضمن ما يلي:

- نوع الإداة؛
- درجات المخاطر الائتمانية؛
- نوع الضمان؛
- تاريخ الإثبات المبدئي؛

- فترة الاستحقاق المبتقية؛ و
- القطاع

11 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

10) جودة الائتمان

أ. يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

	31 مارس 2018			
	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – المنخفضة في قيمة الائتمان	الإجمالي
	(بآلاف الريالات السعودية)			
تمويلات إلى العملاء مدرجة بالتكلفة المطفأة				
الدرجة الاستثمارية (1-3)	**5.680.839**	**20.728**	**–**	**5.701.567**
الدرجة الاستثمارية دون المستوى (4-6)	**46.107.866**	**12.676.401**	**–**	**58.784.267**
الدرجة (7) - قائمة المراقبة	**–**	**5.282.553**	**–**	**5.282.553**
إجمالي الشركات	**51.788.705**	**17.979.682**	**–**	**69.768.387**
إجمالي الأفراد (غير مصنفة)	**162.480.899**	**3.329.628**	**–**	**165.810.527**
التمويل غير العامل	**–**	**–**	**1.706.526**	**1.706.526**
إجمالي القيمة الدفترية	**214.269.604**	**21.309.310**	**1.706.526**	**237.285.440**

11) مخصص الخسارة

ب. يوضح الجدول التالي التسويات من الرصيد الإفتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص الخسارة بالنسبة للتمويلات المقدمة إلى العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة.

	31 مارس 2018			
	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – غير المنخفضة في قيمة الائتمان	الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – المنخفضة في قيمة الائتمان	الإجمالي
	(بآلاف الريالات السعودية)			
تمويلات إلى العملاء مدرجة بالتكلفة المطفأة				
الرصيد في 1 يناير 2018	**2.643.679**	**4.094.076**	**1.700.143**	**8.437.898**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	**(26.990)**	**92.258**	**(65.268)**	**–**
محول إلى الموجودات المالية المنخفضة في القيمة الائتمانية	**(7.815)**	**(263.242)**	**271.057**	**–**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	**63.083**	**(63.083)**	**–**	**–**
الموجودات المالية الجديدة الممنوحة أو المشتراة / الموجودات المالية التي تم استبعادها خلال الفترة	**351.025**	**288.605**	**–**	**639.630**
مبالغ مشطوبة	**–**	**–**	**(887.920)**	**(887.920)**

التغير في المحفظة الاستثمارية / النموذج	**(354.127)**	**(133.901)**	**540.361**	**52.333**
الرصيد كما في 31 مارس 2018	**2.668.855**	**4.014.713**	**1.558.373**	**8.241.941**

12. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 1.625 مليون سهم بقيمة إسمية قدرها 10 ريالات لكل سهم (31 ديسمبر 2017: 1.625 مليون سهم).

13. ربحية السهم

تم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة لفترتي الثلاثة أشهر المنتهيين في 31 مارس 2018م و 2017م على أساس صافي دخل الفترة مقسوما على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية كل فترة.

14. كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المصرف عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، والحفاظ على مقدرة المصرف في الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية ، والحفاظ على وجود رأس مال قوي.

يتم مراقبة كفاية رأس المال و استخدام رأس المال النظامي بشكل يومي من قبل إدارة المصرف، وتتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة اجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر عند أو أكثر من 8٪.

يقوم المصرف بمراقبة كفاية رأس المال باستخدام الأساليب المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي لقياس مدى كفاية رأس المال، وذلك بمقارنة بنود رأس المال المؤهل مع قائمة المركز المالي الموحدة، والتعهدات والالتزامات المحتملة وذلك لاظهار مخاطرها النسبية كما هو مبين بالجدول أدناه:

	31 مارس 2018 (غير مراجعة) بآلاف الريالات السعودية	31 ديسمبر 2017 (مراجعة) بآلاف الريالات السعودية	31 مارس 2017 (غير مراجعة) بآلاف الريالات السعودية
مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة بالمخاطر	**214,238,267**	219.687.988	226.431.746
مخاطر العمليات للموجودات المرجحة بالمخاطر	**26.832.383**	26.832.383	25.067.746
مخاطر السوق للموجودات المرجحة بالمخاطر	**5.636.604**	4.594.750	3.946.106
إجمالي الركيزة الأولى – للموجودات المرجحة بالمخاطر	**246.707.254**	251.115.121	255.445.598
راس المال الشريحة 1	**50.440.218**	55.750.918	51.430.593
راس المال الشريحة 2	**2.677.978**	2.746.100	2.830.397
اجمالي رأس المال الأساسي والمساند	**53.118.196**	58.497.018	54.260.990
نسبة معدل كفاية رأس المال			
نسبة رأس المال الشريحة 1	**% 20.44**	% 22.20	% 20.13
نسبة رأس المال الشريحة 1 و2	**% 21.53**	% 23.29	% 21.24

15. توزيعات الأرباح

وافقت الجمعية العمومية للمصرف في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 8 رجب 1439هـ (الموافق 25 مارس 2018) على توزيع أرباح على المساهمين عن النصف الثاني من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م بمبلغ صافي قدره 4.063 مليون ريال سعودي وذلك بواقع 2.50 ريال للسهم الواحد، بعد حسم الزكاة على المساهمين.

وافقت الجمعية العمومية الغير عادية للمصرف في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 20 جمادى الأخر 1438 (الموافق 19 مارس 2017) على توزيع أرباح على المساهمين عن النصف الثاني من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بمبلغ صافي قدره 2.437.7 مليون ريال سعودي وذلك بواقع 1.50 ريال للسهم الواحد، بعد حسم الزكاة.

16. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتماشى مع طريقة عرض الفترة الحالية.

17 تعديلات أخرى

قام المصرف بإجراء مراجعة لتوقيت إثبات الرسوم الأوليه وإيرادات العمولات الخاصة المتعلقة بمنتجات ائتمان الأفراد. ونتيجة لهذه المراجعة، تم تعديل طريقه تطبيق السياسة المحاسبية المتعلقة بتوقيت إثبات الرسوم الأوليه وإيرادات العمولات الخاصة لكي تعكس على نحو ملائم التأجيل المنهجي لإثبات تلك الإيرادات. بناءً على الاعتبارات الجوهرية، تم إجراء تعديل على بمبلغ وقدره 799.356 مليون ريال سعودي فقط في الرصيد الإفتتاحي للأرباح المقباة كما في 1 يناير 2018 مع تعديل مقابل للدخل المؤجل كما هو بذلك التاريخ.

18. موافقة مجلس الإدارة

تم اعتماد القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة من قبل مجلس الإدارة في 15 شعبان 1439هـ (الموافق 11 مايو 2018).